

الملك عبد الله تبني معالجة مشكلة الفقر وكسر الحاجز النفسي حولها بزيارته للأسر المحتاجة

الرياض: شيخة الدوسري

تعد مشكلة الفقر في المملكة العربية السعودية إحدى أهم القضايا التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وذلك استشعاراً منه لمعاناة هؤلاء الفقراء وتدليلاً على اهتمام الدولة بهم، وأنها لم تغفلهم في التخطيط المستقبلي وعملية التطور السريع الذي تشهده المملكة.

وكانت الجولة التي قام بها في 24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2002، إلى الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض إقراراً من القيادة السعودية بمواجهة المسألة بشكل علني وإيجاد حلول لها بعد أن كان البعض يتعامل مع هذه القضية باعتبارها «عارة» وشيئا يجب إخفاؤه، أو أنه غير موجود في بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم. كما كسرت جولاته الحاجز النفسي الذي حال دون الإعلان صراحة عن حجم مشكلة الفقر في السعودية، وضرب مثلاً يحتذى في مواجهة تلك المشكلة والمؤثرة من خلال الاعتراف بحجمها الحقيقي، وإقحامها لدراساتها بموضوعية في قائمة أولوياته. وتعد تلك الجولة نقطة التحول في معالجة الفقر حيث صدر بعدها الأمر السامي بتأسيس «الصندوق الخيري لمكافحة الفقر». وجرى تأسيس الصندوق على أساس رؤية سعودية تهدف إلى تأهيل الفقراء ليصبحوا أناساً يساهمون في تنمية المجتمع، بدلاً من أن يكونوا مجرد مستهلكين لأموال ومساعدات اجتماعية، وبالتالي فإن مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل، لذا يعتبر قيام صندوق لمكافحة الفقر خطوة هامة على طريق العلاج ضمن استراتيجية وطنية.

ويعتبر الصندوق مؤسسة اجتماعية تساند النشاط الحكومي والخيري الموجه للفئات الاجتماعية المحتاجة في البلاد ويعمل على تحسين ظروف الفقير وتأهيله والوفاء بحاجته من خلال عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتسهم الدولة في دعمه وتمويل برامجه ومشروعاته مع المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وبمساعدة من الأفراد المؤسرين بإشراف من وزير العمل والشؤون الاجتماعية السعودي.

ومن أهم أهدافه تقديم خدماته للفقراء وإصلاح أحوالهم الاجتماعية من خلال دعم المشاريع التنموية وكذلك البرامج الهادفة لتنمية قدرات ومهارات الفقراء، بتقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، وتوفير الخدمات الاستشارية، ودراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة، ومساعدتهم على تحديد المناسب منها وتدريب الأفراد المستهدفين على إدارة المشروعات الصغيرة التي يستطيعون القيام بها وتشغيلها.

كما يساعد الصندوق الفقير لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات، وذلك من خلال التعريف به وتزكيته، أو كفالته لدى أي من تلك الجهات. وإرشاد الأفراد المستهدفين، وذلك من خلال قاعدة معلومات، للإفادة من فرص العمل المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص على وجه الخصوص، وتهئية المناخ الملائم لقيام

المشروعات الصغيرة المعنية بالفقراء وتميئتها وتشجيعها، بما في ذلك حمايتها من المنافسة الخارجية والاحتكار.

ويتمتع الصندوق كذلك بالاستقلال الإداري والمالي ويمثله رئيس مجلس الإدارة «وزير الشؤون الاجتماعية» أو من يفوضه ومركزه الرئيسي الرياض وله في سبيل تحقيق أهدافه أن ينشيء فروعاً في مناطق أخرى من المملكة.

ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر، أبرزها: ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية، وكذلك من الأوقاف والتبرعات العينية والمادية، والصدقات والزكوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته. وحث جلالتة على التبرع لهذا الصندوق وضرب بنفسه أكبر مثل على ذلك بتبرعه بقيمة عشرة ملايين ريال وقامت الدولة بتوفير 250 مليون ريال لدعمه.

كما قام عام 2003 بتغيير اسم الصندوق من الصندوق الخيري لمعالجة الفقر ليكون الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية، ولضمان القضاء على ظاهرة الفقر أصدر توجيهاته بعمل استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها في السعودية، وتم تخصيص 100 مليون ريال لإعدادها.

وتم تكوين فريق عمل لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر في المملكة حيث تم تكليف فريق عمل يضم ممثلين من وزارات المالية والداخلية والتخطيط والشؤون الاجتماعية إضافة إلى المنظمات الخيرية والقطاع الخاص لإتمام الخطة وإنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الفقر تهدف للتخلص نهائياً من الفقر من المجتمع السعودي وجعل كل عائلة سعودية فوق هذا الخط. وجرى الانتهاء من إعداد هذه الاستراتيجية بصورتها النهائية وتم تسليم جلالتة الملك عبد الله يوم الأحد الماضي جميع الدراسات والتقارير التفصيلية لها والبالغة تسع عشرة دراسة.

Like 0

Tweet

Share

